الأنباء
الثلاثاء 30 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

بحسب تقرير "إس آند بي جلوبال" عن استعدادات البنوك الخليجية لتطبيق معيار إعداد التقارير المالية

البنوك الكويتية جاهزة لتطبيق المعيار التاسع مطلع 2018

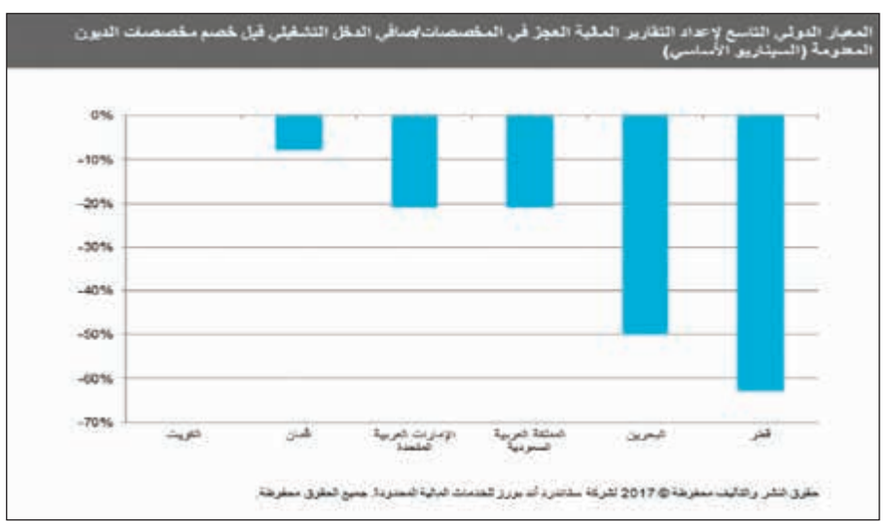

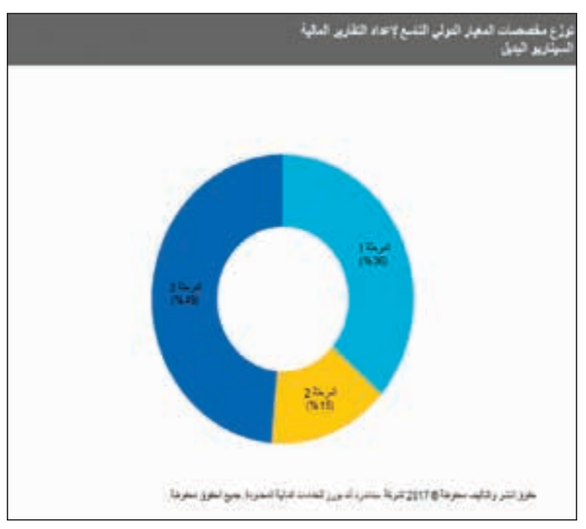

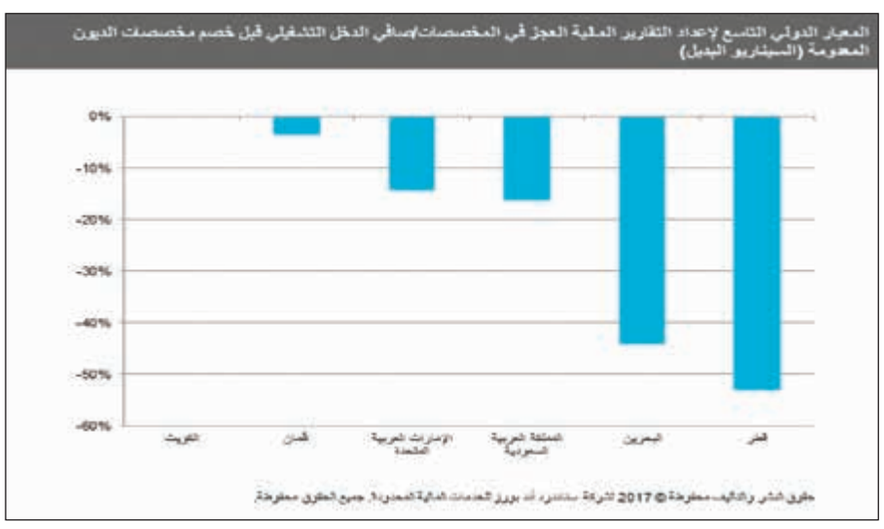

التطبيق يضيف مخصصات للخسائر المتوقعة مستقبلاً

البنوك الخليجية لن تتأثر سلباً بسبب سياستها المحافظة تجاه جودة استثماراتها

مخصصات الخسائر المتوقعة لـ 12 شهراً مقبلة بالتزامن مع تسعير الأدوات المالية

أظهر تقرير لـ «اس اند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» ان البنوك الكويتية تأتي بمقدمة البنوك الخليجية القادرة على التكيف في افصاحاتها المالية مع المعيار التاسع للمحاسبة العالمية والذي يبدأ تطبيقه في يناير المقبل بدعم من سياساتها المتحفظة تجاه جودة استثماراتها.

من المقرر تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الخاص «بالأدوات المالية» (المعيار التاسع) الأول من يناير 2018، وسيتطلب من البنوك بموجب هذا المعيار اتباع نهج تطلعي أكثر في رصد المخصصات من خلال الانتقال من نموذج محاسبة الخسائر المتكبدة إلى نموذج محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، ستكون البنوك مطالبة بموجب هذا المعيار بتصنيف الأصول المالية في واحدة من ثلاث مراحل، بحسب الجودة الائتمانية لهذه الأصول.

وتعتقد وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» أن البنوك التي تصنفها في دول مجلس التعاون الخليجي ستكون قادرة على التعامل مع تأثير تطبيق المعيار التاسع. ويعود ذلك جزئيا للنهج المحافظ نسبيا الذي تتبعه هذه البنوك مسبقا في حساب مخصصات الديون المعدومة والاحتفاظ بها. وقد قامت بعض هذه البنوك، في الكويت على سبيل المثال، باتباع نهج محافظ كجزء من المتطلبات التنظيمية المحلية لتكوين مخصصات عامة لجميع محفظات الإقراض لديها.

وقالت «إس آند بي غلوبال» إن التركيز سوف يكون على محفظات الإقراض لدى بنوك دول مجلس التعاون الخليجي عندما يتعلق الأمر بتقدير الخسائر المتوقعة على مدى العمر. والإفصاحات المالية الحالية لا تتيح حساب التأثير المحتمل للخسائر على مدى العمر الناتجة عن الأصول الأخرى الواقعة ضمن نطاق المعيار التاسع، كالأدوات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة. مع ذلك، فان الوكالة مع الرأي القائل بأن تأثير حساب الخسائر المحتملة من هذه الأصول سيكون محدودا بسبب اتباع البنوك التي نصنفها في دول مجلس التعاون الخليجي نهجا محافظا نسبيا تجاه جودة استثماراتها.

ويقدم المعيار التاسع نهجا أكثر تطلعا فيما يتعلق برصد المخصصات، حيث يتعين حاليا على البنوك الاحتفاظ بمخصصات محددة في حال تكبدها للخسائر فقط، أو عندما يعجز الطرف المقابل أو الأصل المالي عن الوفاء بالالتزاماته. ويشوب هذا النموذج أوجه قصور كبيرة، لاسيما خلال فترات الركود في الدورة الاقتصادية، حيث تتسم فترات الركود عادة بعدم قدرة عدد كبير من العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يؤدي عموما إلى زيادة في احتياجات البنوك من المخصصات، تصل في بعض الأحيان إلى درجة تحتاج فيها البنوك إلى جمع رأسمال إضافي.

ويهدف المعيار التاسع إلى تصحيح هذه الأوجه من القصور من خلال مطالبة البنوك بالاحتفاظ بمخصصات بشكل مسبق، استنادا إلى توقعات الخسارة لديها.

ويطالب المعيار التاسع البنوك بتصنيف أدواتها المالية في واحدة من ثلاثة مراحل، بحسب الجودة الائتمانية:

- المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية العاملة، يتعين على البنوك عند إصدار الأداة المالية الاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على 12 شهرا، يكون هذا المبلغ كبديل عن التوقعات الأولية للخسائر الائتمانية للبنك.
- المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية ضعيفة الأداء التي ارتفعت مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ صدورها، فإنه يتعين على البنوك الاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على مدى العمر.
- المرحلة 3: بالنسبة للأدوات المالية المتعثرة التي تعتبر منخفضة القيمة، فالبنوك مطالبة أيضا بالاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على مدى العمر.

وترجح «إس آند بي غلوبال» أن يكون هذا النهج الجديد سيساعد البنوك على تحديد المخصصات والاحتفاظ بها في مرحلة أبكر من تلك التي تتم بموجب المعيار المحاسبي الحالي، مع ذلك، فان الوكالة مع الرأي القائل بأن تحويل البنوك للأدوات من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 سيحدد مدى نجاح المعيار التاسع في ضمان الاستقرار المالي لدى البنوك.

يقترح المعيار التاسع، من بين مناهج أخرى، بأنه يجوز للبنوك استخدام تعرضات مضى على استحقاقها أكثر من 30 يوما كمؤشر لتوقيت تحويل أي أداة من المرحلة 1 إلى المرحلة 2، رغم أن هذه المؤشرات تخضع لتقدير الإدارة.

وترى الوكالة ان يفسح المعيار التاسع بعض المجال للبنوك لتقرير أي الأدوات ستحول إلى المرحلة 2 وأي المقاييس سيتم استخدمها لحساب الخسائر المتوقعة.

ولتقييم تأثير تطبيق المعيار التاسع على البنوك التي نصنفها في دول مجلس التعاون الخليجي، قامت الوكالة بوضع الافتراضات التالية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة على 12 شهراً

نستخدم خسائرنا المطبعة كبديل عن الخسائر المتوقعة خلال 12 شهرا، حيث نقوم بحساب المستوى المتوسط أو العادي للخسائر الائتمانية السنوية - التي نشير إليها بالخسائر المطبعة - كجزء من إطارنا لرأس المال المرجح بالمخاطر. واستنادا إلى ملاحظاتنا حول الخسائر الائتمانية خلال فترات الركود الاقتصادي السابقة، تعتقد الوكالة بأن هذه الخسائر قد تستغرق وقتا يصل إلى 3 سنوات حتى تسجل في البيانات المالية للبنوك، باستثناء خسائر البطاقات الائتمانية.

وتقدر الوكالة الخسائر المطبعة استنادا إلى:

- الاختلاف بين تقديراتنا للخسائر المثلى والخسائر غير المتوقعة التي نستخدمها لضبط رسوم رأس المال لدينا.
- الدورة الاقتصادية الممتدة 12 عاما، بما فيها ثلاث سنوات من الضغوط المعتدلة.

وتوقعت «إس آند بي غلوبال» أن يكون تسعير المنتج ورصد المخصصات قادرا على استيعاب الخسائر المطبعة، وينبغي على البنوك امتلاك رأسمال كاف لاستيعاب الخسائر التي تتجاوز هذا المستوى العادي.

أدوات المرحلة 2

نظرا لنقص الإفصاح العام حول تحول الجودة الائتمانية للقروض في محفظات البنوك، أدرجنا القروض المعاد هيكلتها والقروض التي مضى على استحقاقها أكثر من 30 يوما ولم تتعثر بعد في المرحلة 2. قمنا بإدراج القروض المعاد هيكلتها حيثما توافرت المعلومات، أو قمنا، في حال عدم توافر المعلومات بافتراض سعر ثابت للقروض المعاد هيكلتها يصل إلى 1٪ من إجمالي القروض. قمنا بضبط هذه السعر وفقا لمناقشاتنا مع فرق إدارة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. قمنا أيضا بإدراج القروض التي مضى على استحقاقها أكثر من 30 يوما ولم تتعثر مع بعض هوامش الخصم. ونفترض أن 30٪ من القروض المعاد هيكلتها و50٪ من القروض التي مضى على استحقاقها أكثر 30 يوما ولم تتعثر، وتتطلب حساب الخسائر المتوقعة على مدى العمر.

وتتوافر بيانات محدودة حول الخسائر التي تتكبدها البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي في القروض المعاد هيكلتها والقروض التي فات موعد استحقاقها. ومع ذلك، نعتقد بأن افتراضاتنا - 30٪ من القروض المعاد هيكلتها و50٪ من القروض التي مضى على استحقاقها أكثر من 30 يوما ولم تنخفض قيمتها - متحفظة. هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الحالي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، والآثار الكبيرة لنهاية الدورة الاقتصادية الكبرى على نمو البنوك وعلى الجودة الائتمانية لبعض أطرافها المقابلة - لاسيما المقاولون، والمقاولون الفرعيون، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتعرضات العقارية.

نستخدم افتراضات الوكالة لأغراض الدلالة فقط، ولا تتوقع بأن يتحقق معدل الخسارة المذكور آنفا في كل من القروض المعاد هيكلتها أو القروض التي فات موعد استحقاقها ولم تتعثر.

أدوات المرحلة 3

وقامت «إس آند بي غلوبال» باستخدام أرصدة القروض المتعثرة للبنوك المصنفة، التي أعلنت عنها البنوك بنهاية العام 2016، في المرحلة الثالثة.

افتراضاتنا للخسارة في حال عدم السداد

قمنا لأغراض حساب الخسائر المتوقعة بموجب السيناريو الأساسي لدينا باستخدام معدل ثابت للخسارة في حال عدم السداد بنسبة 75٪، وهو أكثر تحفظا من المعدل الذي تستخدمه بعض الجهات التنظيمية والبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا لأننا نرى أن ثقافة التسديد، وسيادة القانون، والبيئة القانونية المتعلقة بضمانات الرهن عادة أقل تطورا من بعض الدول الأكثر تقدما، وتستثني حساباتنا أي فائدة محتملة من وجود الضمانة لنفس الأسباب.

وقمنا أيضا بوضع سيناريو بديل، افترضنا بموجبه أن معدل الخسارة في حال عدم السداد هو 55٪ لأصول المرحلة الثانية (أعلى قليلا من الخسارة في حال عدم السداد التي اقترحها بعض الجهات التنظيمية) و75٪ للقروض المتعثرة.

وقمنا كذلك بضبط هذه الافتراضات استنادا إلى هياكل الميزانية العمومية للبنوك المصنفة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد لا ينطبق نفس المنهج والافتراضات على البنوك الأخرى أو الولايات القضائية الأخرى.

ستكون البنوك الخليجية قادرة على التعامل مع تأثير المعيار التاسع على أوضاعها المالية

بموجب السيناريو الأساسي لدينا، على البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي الاحتفاظ بالمزيد من المخصصات تعادل 17٪ من صافي الدخل التشغيلي في المتوسط بعد تطبيق المعيار التاسع. وتنخفض هذه النسبة إلى 10٪ بموجب السيناريو البديل لدينا. وباستثناء البنوك التي ليس لديها عجز في المخصصات، ترتفع هذه النسبة إلى 27٪ بموجب السيناريو الأساسي لدينا، أو 22٪ بموجب السيناريو البديل. ومع ذلك، فإن هذه النتائج تخفي اختلافات كبيرة بين البنوك.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»

«بيتك»: 2,4٪ نمو ودائع البنوك إلى 42 مليار دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النمو السنوي في مارس لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي بلغ نحو 2,4٪، إذ بلغت 41,9 مليار دينار، وذلك وفق آخر المعلومات التي يصدرها بنك الكويت المركزي، وللمرة الأولى يصل حجم الودائع إلى هذا المستوى مقتربة من حاجز 42 مليار دينار.

وقد جاء هذا النمو السنوي الذي تجاوز المليار دينار مع ارتفاع سنوي لودائع القطاع الخاص بنسبة 0,3٪، كذلك زادت ودائع القطاع الحكومي بنسبة ملحوظة بلغت 14,9٪ في مارس 2017، لكن هذه النسبة لم تصل إلى المستويات المرتفعة التي تخطت 20٪ في معظم الأشهر من العام الماضي.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، ارتفعت الودائع بنحو 2,6٪ في مارس أي بثاني أعلى نمو شهري في أكثر من عامين مقارنة مع 40,9 مليار دينار في فبراير 2017.

وأضاف التقرير ان ودائع القطاع الخاص شكلت نحو 84٪ من إجمالي الودائع في مارس متراجعة من نحو 85٪ من إجمالي الودائع في مارس 2016، وتحسنت حصة ودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع من 15٪ في مارس 2016، إلى 16٪ في مارس 2017. ويعود التراجع في حصة الودائع للقطاع الخاص من إجمالي الودائع عموما إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنحو 0,3٪ على أساس سنوي، أي بأقل بنحو ملحوظ من ارتفاع الودائع الحكومية البالغ نسبته نحو 14,9٪.

وأوضح التقرير ان ودائع القطاع الخاص زادت في مارس بنحو 0,3٪ أي نحو 108,2 ملايين دينار على أساس سنوي، ومازالت تحركات أرصدة الودائع المحسوبة على أساس سنوي تسير في اتجاه تنازلي بدأ منذ فترة، إلا أن تلك الأرصدة تخطت للمرة الأولى حاجز 35 مليار دينار وصولا إلى 35,1 مليار دينار، مقارنة مع 34,9 مليار دينار في مارس 2016، حيث تسير مستويات ودائع القطاع الخاص بشكل تصاعدي يتسم بالهدوء النسبي، في حين ارتفعت بثاني أعلى نمو شهري في نحو 3 سنوات أي بنسبة 2,8٪ عند المقارنة مع 34,1 مليار دينار في فبراير 2017.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وبلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 32,2 مليار دينار في مارس عام 2017، أي نحو 91,9٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص البالغة نحو 90,0٪ في مارس 2016.

وذكر التقرير ان توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها يشير إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في مارس إلى 58,2٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 59,1٪ في الشهر نفسه من العام الماضي، في حين ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب التي تمثل نحو 26,9٪ في مارس الماضي مقابل 26,1٪ في مارس 2016، كما ارتفعت حصة الودائع الادخارية في مارس إلى نحو 14,9٪ مقارنة مع 14,8٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مارس 2016. ووفقا للتقرير، ارتفعت الودائع تحت الطلب إلى 8,7 مليارات دينار في مارس مقابل 8,2 مليارات دينار في فبراير 2017، حيث تسير مستوياتها في اتجاه تصاعدي أي بنسبة ارتفاع شهري بلغت نحو 5,9٪ أي ما يعادل 479,5 مليون دينار.

وارتفعت ودائع الادخار إلى 4,8 مليارات دينار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 1,2٪ وبمقدار 55,1 مليون دينار عن 4,7 مليارات دينار في فبراير من نفس العام. وارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل بنحو 2,4٪ وصولا إلى مستوى لم تصله من قبل حين بلغت 18,8 مليار دينار في مارس مقارنة مع 18,3 مليار دينار في فبراير 2017.

وعليه تخطت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية للمرة الأولى حاجز 32,2 مليار دينار مواصلة اتجاهها التصاعدي للشهر الثالث على التوالي بارتفاع شهري نسبته 3,1٪ أي بحوالي 975,6 مليون دينار يفوق تحركاتها في كل الأشهر من العام الماضي.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»

رفع مستويات الغاز الحر إلى 500 مليون قدم مكعبة السنة المالية الحالية

جعفر: «نفط الكويت» وظّفت 800 كويتي حتى مارس الماضي

أحمد مغربي

جمال جعفر

كشف الرئيس التنفيذي من شركة نفط الكويت جمال جعفر ان عدد الموظفين الكويتيين الذين التحقوا للعمل حتى شهر مارس الماضي بلغ 800 عامل، مشيرا إلى أن الشركة وفرت برامج تدريبية خاصة للعاملين الجدد في كبرى الشركات العالمية والجامعات العريقة ليصل عدد المتدربين إلى 57 عاملا.

وأوضح جعفر في تعميم حصلت «الأنباء» على نسخة منه حول أهم إنجازات عام 2017/2016 ان جهود العاملين في الشركة أثمرت عن تحقيق العديد من الانجازات المهمة المرتبطة بأهداف الشركة الإستراتيجية، وعلى رأسها الوصول بالطاقة الإنتاجية لشركة نفط الكويت إلى معدل 3,150 ملايين برميل يوميا، وهو معدل الإنتاج المستهدف للسنة المالية 2017/2016، فهنيئا لنا جميعا بهذا الانجاز العظيم، ونسأل الله أن يوفقنا إلى المزيد من النجاح والتقدم في السنوات المقبلة.

وذكر جعفر ان جهودنا الرامية إلى رفع الطاقة الانتاجية للغاز الحر ما زالت تسير على قدم وساق حيث يتوقع ان ترفع وحدات الإنتاج الجوراسية والمجدولة لدخولها الخدمة السنة المالية المقبلة طاقتنا الانتاجية للغاز بواقع 100 مليون قدم مكعبة لكل منها لتصبح 500 مليون قدم مكعبة.

أما على صعيد تحقيق اهدافنا في التنقيب والاستكشاف، فقد حققت الشركة عددا من الاكتشافات هذا العام والتي يتوقع منها ان تزيد المخزون النفطي للدولة وتعزز اهدافها في «النفط الجديد» والذي سيسهم في الوصول إلى الطاقة الإنتاجية البالغة 3,650 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

وأضاف: «عززت الشركة قدرات الحفر بإدخال عدد من أبراج الحفر وصيانة الآبار هذا العام لتصل إلى 137 وبزيادة قدرتها 40٪ بالمقارنة بالعام الماضي، وهذا من شأنه أن يرفع من طاقتها في زيادة النفط بحفر آبار جديدة أو إصلاح الحالي منها. وأشار إلى أن الشركة أضافت عددا من الآبار ضمن مشروعها التجريبي، وهي في طريقها لبناء قدرة الشركة لتحقيق طاقة إنتاجية تبلغ 60 ألف برميل يوميا من مشروعها للنفط الثقيل في مرحلته الأولى والمتوقع تدشينه عام 2018.

كما حرصت الشركة على توظيف التكنولوجيا في كل مناحي اعمالها سعيا منها الى خفض التكلفة وتحسين اداء عملياتها، وفي هذا الشأن فقد قامت وبنجاح بتطبيق تكنولوجيا جديدة لتحفيز الآبار حيث اسهمت تكنولوجيا Stim Tube في تحسين اداء الآبار الخاضعة لها وجعلها منتجة. وتلبية لرؤية صاحب السمو بتعزيز استخدام الطاقة المتجددة حرصا على توفير مواردنا ومساندة للجهود الدولية بخفض انبعاث الغازات الدفينة، فقد دشنت الشركة العام الماضي مشروع «سدرة 500» للطاقة الشمسية في حقل ام قدير بغرب الكويت، والذي يعد اكبر مشروع للطاقة الشمسية على مستوى الكويت والذي من شأنه توليد 10 ميغاواط من الكهرباء للدولة.

كشف حساب 2017/2016.. حققنا اكتشافات عديدة ووصل الإنتاج إلى 3,150 ملايين برميل

40٪ زيادة في أبراج الحفر لتصل إلى 137 برجاً

حرق الغاز دون المستويات العالمية ليكون عند 1٪

وفي شأن مبادراتها نحو تعزيز المسؤولية المجتمعية، اوضح جعفر انه تم افتتاح مستشفى الاحمدي الجديد بطاقة سريرية تبلغ 300 سرير قابلة للزيادة لتصل الى 400، وقد زود المستشفى بأحدث الاجهزة الطبية والتي تسهم في دقة التشخيص وتوفير خطط العلاج المناسبة للعاملين واسرهم في القطاع النفطي.

كما افتتحت الشركة معرض الشيخ احمد الجابر للنفط والغاز والذي يعد معلما جديدا وصرحا حضاريا للدولة يُعنى بكل ما يتعلق بالنفط والغاز، اذ زود بأحدث وسائل التصوير والعرض والتي تعكس كل مراحل النفط وتكريره، وسيكون هذا المعرض قبلة لزوار الكويت من كبار الشخصيات ولابنائنا من الطلبة والطالبات ليستقوا وينهلوا من مناهل العلم والمعرفة عن اهم صناعة في بلدنا. اما على صعيد توفير فرص عمل لابنائنا الكويتيين لدى المقاولين، فقد استحدثت الشركة مجموعة تعنى بشكل خاص بتعزيز هذه الفرص الوظيفية لدى مقاولي الشركة كما ستعمل هذه المجموعة على ابرام الخطط للتعاون مع المراكز المهنية لتدريب هؤلاء للانخراط لدى مقاوليها، وفي هذا الشأن فقد تجاوزت الشركة النسب المقررة من قبل مؤسسة البترول الكويتية البالغة 25٪ لتكويت العمالة في العقود القابلة لذلك.

وفي خضم انشغالنا بتحقيق اهدافنا الاستراتيجية، لم تتراخ الشركة في العمل على رعاية رأسمالها البشري، فقد عملت على توظيف ابنائنا من العاملين الجدد واعداد برامج الالتحاق الخاصة بهم، حيث بلغ عدد هؤلاء حتى شهر مارس قرابة 800 عامل كما وفرت برامج تدريبية خاصة للعاملين لدى الشركات العالمية والجامعات العريقة بلغ عددهم 57 عاملا، فيما اقامت الشركة برنامجا يعنى بترسيخ قيم وثقافة الشركة التي اكتسبتها على مدى 80 عاما لكي يتوارث تلك القيم السامية العاملون جيلا بعد جيل.

ان عمليات الشركة تتسع يوما بعد يوم كما انها تزداد تعقيدا، لذا اولت الشركة مسائل الصحة والسلامة والامن والبيئة كل اهتمام، وفي هذا الشأن فقد حققت الشركة 240 مليون ساعة عمل في مشاريعها دون اصابة، كما انها تسعى الى الحد من حوادث المرور التي اودت بحياة اخوة اعزاء من العاملين والمقاولين وذلك من خلال تعزيز النظم والسياسات وبرامج التوعية والحملات التعريفية التي تقوم بها.

ولقد عملت الشركة على حماية البيئة باستمرارها في خفض حرق الغاز وها هي تواصل الحفاظ على نسب حرقه دون المستويات العالمية ليكون قرابة 1٪ بعدما كان 17٪ عام 2007.

واختتم جعفر قائلا: ان ما استعرضته من انجازات لم يكن لها ليتحقق لولا تضافر الجهود بين صفوفكم عبر العمل الجاد والمثابرة والعمل بروح الفريق الواحد، فلقد كانت شركتكم تواقة الى الانجاز على الدوام منذ نشأتها قبل 80 عاما، وها هي تغذي المسير بخطى ثابتة وبروح يعلو محياها الامل والتطلع لتحقيق استراتيجيتنا.